باب الزراعة

الزراعة المصرية منذ مئة عام

(٤) زراعة الشعير

يُزرع الشعير في جميع انحاء القطر المصري من اسوان الى حدود البحر المتوسط وتختلف اوقات زراعته باختلاف الاقاليم . فمن اسوان الى ادفو تزرع الجزُر الكبيرة والاراضي التي على ضفتي النيل في اواخر نوفمبر بعد جمع محصول الذرة فيسوّون الارض ويقسمونها الى مربّعات ويبذرونها "بالشادوف" او بواسطة السواقي ويزرعون نصف اردب في كل فدان

وفي هذه الجهات يستخدم المزارعون لكل خمسة او ستة افدنة ثمانية رجال وثمانية صبيان يقومون بخدمة الارض في اثناء ثلاث زراعات مختلفة سنويًا

وعندما يبلغ الزرع يحصدونهُ بالمناجل حصاد الحنطة التي تسقى بالآلات . ويدرسونهُ باستخدام الثيران تدوسهُ الى ان ينتثر الحب وتتكسر السوق فتصير تبنًا يستعملونهُ علفًا للبهائم

ومحصول الفدان ما بين اسوان واسنا من ٥ ارادب الى ٦ . وفي سني الخصب يبلغ ٨ ارادب او ٩ . وغلة التبن بنسبة حمل جمل لكل اردب ش . ب

ويختلف ثمن اردب الشعير من ٣ فرنكات الى ٦ . وثمن حمل الجمل تبنًا من غرش الى ثلاثة

وفي جهات اسنا يسقى بعض الاراضي المزروعة شعيرًا بالآلات وبعضها بالفيضان اما في سائر جهات الصعيد البحرية فلا يزرعون الشعير الاَّ في الاراضي التي يغمرها الفيضان ويستثنى من ذلك مديرية الفيوم حيث لا تبقى مياه الفيضان على الارض الاَّ زمنًا يسيرًا . ويتوقف مقدار البذار (التقاوي) على حالة حرث الارض . فاذا زرعوها قبل الحرث يلقون في كل فدان ¾ اردب او اردبًا كاملاً من البذار اما اذا ما حرثوها قبل الزرع فيكفي لزرعها نصف هذا المقدار

ويبلغ المحصول من ٦ ارادب الى ١٠ تبعًا للخصب . وزراعة الشعير البياضي هذه تماثل زراعة الحنطة في حالاتها وما يلزم لها . فيقتضي لجمع مزروعات الفدان حينما تجف اربعة انفار اجرة كل منهم يوميًا ¾ من الاردب

ومتوسط ثمن اردب الشعير في جرجا واسيوط نحو ٣ فرنكات وسعر الشعير عموماً في مصر نصف سعر الحنطة

اما في الوجه البحري فيزرعون الشعير كما يزرعون الحنطة ويزرعون من ½ الى ¾ اردب في الفدان المماثل لفدان الصعيد . ويختلف محصول الفدان باختلاف الجهات . فهو ٣ ارادب فقط في جوار منوف و٧ ارادب في جهات طنطا . ويبلغ احياناً ٨ ارادب الى ١٠ في جهتي رشيد والمنصورة

ومتوسط غلة التبن نصف حمل جمل لكل اردب شعير

واكثر ما يستعمل الشعير علفاً للخيل . وفي جهات الصعيد يدفعون منهُ الضرائب عيناً كالقمح وما تبقى يباع بعضهُ في اسواق القاهرة ويصدر البعض الآخر الى الخارج من موانئ القصير ودمياط ورشيد

(٥) زراعة العدس والحمص والترمس

زراعة العدس قاصرة على الاراضي من ادفو الى الجيزة ومن ضمنها اراضي الفيوم . ولا يصلح لها الاَّ الاراضي التي تروى ريًّا طبيعيًّا من الترع او النيل فلا يلزم لها كثير من الماء

وفي بعض الاحيان يحرثون الارض قبيل زرعها . اما اذا كان الري وافياً ولم تجف الارض حينما يأتي وقت الزرع فيكتفون بالقاء البذار فيها وهي بعدُ في حالة الوَحَل . فيبذرون من ½ الى ¾ الاردب في الفدان . ويغطون التقاوي بجرث الارض او بان يمروا عليها قطعة من الخشب يجرها اربعة انفار او خمسة ويقيم الزرع في الارض نحواً من اربعة اشهر اي اقل من اقامة القمح بثلاثين يوماً او خمسة وثلاثين . ويحصدونهُ قلعاً بالايدي اذا زرع معهُ نبات آخر كما في الحال في الصعيد او جزًّا بالمناجل اذا زُرع على حدة كما يفعل في الفيوم وضواحي القاهرة

ويستعمل تبن العدس علفاً للجمال والماعز وهو حمل جمل لكل فدان . ويباع الحمل منهُ من اربعة غروش الى خمسة

ومتوسط محصول العدس ما بين ٦ ارادب و٧ لكل فدان . وثمن الاردب ١٣ غرشاً في الصعيد ونحو ٢٠ غرشاً في القاهرة ومديرية الجيزة

واهمّ الاماكن لزراعة العدس اسيوط والمنيا . وجميع جهات الصعيد تدفع الضرائب عليهِ عيناً فيجتمع منهُ شيء كثير في مخازن مصر القديمة ومنها يرسل الى اسواق الوجه البحري ويصدَّر الى الخارج

الحمص — يزرع الحمص كالعدس في الاراضي التي يغمرها النيل ويماثل معاملتهُ قبل الزرع وبعدهُ . ويزرعون من ½ الى ¾ من الاردب في الفدان . ويبقى الزرع في الارض سبعة اشهر . ويستخدمون لدرس غلة الفدان اربعة انفار واربعة ثيران يدوسونهُ في يوم باجرة ¾ الاردب

ويختلف محصول الفدان في الصعيد حيث يزرع منهُ كمية وافرة من ٤ ارادب الى ٨ . ويتراوح ثمن الاردب بين ٧ غروش و ١٧ غرشاً ويستعمل الحمص طعاماً ويحمصون منهُ كمية غير قليلة في المدن الكبيرة مثل القاهرة ورشيد ودمياط وغيرها من مدن الوجه البحري ويأكلونهُ محمّصاً

الترمس — ما ذكرناهُ عن زراعة الحمص ينطبق ايضاً على زراعة الترمس . غير ان "تقاوي" الفدان منهُ تبلغ من ½ الى ¾ الاردب تبعاً للكمية التي يزرعونها من حبهِ اما بذراً واما غرزاً في حفر يحفرونها باليد . ويحصدونهُ بعد خمسة اشهر من زرعهِ ويستخرجون حبوبهُ دقاً بالعصي . ويستعملون سوقهُ وقوداً ويعلفون منها دواباً يستخدمونهُ في عمل البارود البلدي للمدافع

(٦) زراعة الفول

يزرعون الفول بكميات وافرة في اراضي جرجا واسيوط وادانيا التي تروى مباشرة فيبدأون زرعهُ في اوائل نوفمبر بدون اعداد الارض بالحرث

ويلزم من اردب الى اردب ونصف من "التقاوي" لكل فدان تبعاً لرطوبة الارض . وبعد الزرع تغطى الحبوب بأن يجر على سطح الارض قطعة من خشب يستخدم لجرها خمسة انفار

ويمكث زرع الفول في الارض ثلاثة اشهر ونصف فيحصدونهُ في اواسط شهر فبراير . ويقتضي لدرس محصول الفدان بالنورج اربعة ثيران واربعة انفار يعملون يومين

وبعد دفع جميع النفقات صافياً يبقى من محصول الفدان ٧ ارادب وفي سني الجدب يهبط الى اردبين او ثلاثة . ويتراوح ثمن الاردب بين ٧ غروش و ٢٤ غرشاً اما في الجهات التي يسهل تصديرهُ منها الى الخارج فيبلغ ٣٦ غرشاً

وتستخدم سوق الفول المدروسة بالنورج علفاً للجمال والثيران والمعزى . ويبلغ محصول الفدان منها نحو ٣ احمال جمل او ٤ يباع الحمل منها بنحو ستة غروش

اما اذا زرع الفول بعد حرث الارض كما هي الحال في بعض جهات الفيوم والوجه

البحري حيث زراعتهُ قليلة تعوضاً عن حصد الزرع بالمنجل يتلمونهُ بالايدي . ومحصول هذا من الزرع يزيد قليلاً عن غيرهِ

ولا تجاوز زراعة الفول فوص جنوباً ولا محمود شمالاً

ويصدر منهُ كميات كبيرة الى بلاد العرب من طريق القصير والى الشرق من موانئ البحر المتوسط ويرد الى اسواق القاهرة والمدن المهمة في الوجه البحري مقادير وافرة منهُ مما تتقاضاهُ الحكومة عيناً في الصعيد بدلاً من الاموال الاميرية

القطن في بربادوس

ذكرنا غير مرة ان الحكومة الانكليزية مهتمة بتنشيط زراعة القطن في جزائر الهند الغربية وقد وقفنا الآن على تقرير عن محصولهِ في بربادوس من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٧ وخلاصتهُ في الجدول التالي

السنة	الفدان	المحصول بالقنطار	الثمن بالجنيهات	متوسط ثمن القنطار ريالات	متوسط محصول الفدان ريالات
١٩٠٢	١٦	٥٥	٣٠٨	٣٠	١٠٠
١٩٠٣	٨٠٠	١٩٠٠	١٣٤٤٣	٣٥	٨٢½
١٩٠٤	١٦٤٧	٣٤٤٢	٢٢٧٥٩	٣٣	٦٩
١٩٠٥	٢٠٠٠	٤٧٩٤	٣٢٩٩٦	٣٥	٨٢½
١٩٠٦	٥٠٠٠	٨٥٢٤	٧٩٨٧٦	٤٧	٨٠
١٩٠٧	٦٩٣٥	١٣٨٧٠	١١١٤٢٩	٤٠	٨٠½

ويرى من هذا الجدول ان زراعة القطن تزيد اتساعاً هناك سنة بعد سنة فقد كانت ١٦ فداناً فقط سنة ١٩٠٢ فبلغت ٦٩٣٥ فداناً سنة ١٩٠٧ . وظل متوسط محصول الفدان واحداً تقريباً اي نحو ثمانين ريالاً او ١٦ جنيهاً وهذا بمثابة ما لو كان محصول الفدان اربعة قناطير او خمسة والمحصول هناك اقل من ذلك ولكن سعرهُ اعلى من سعر قطننا ويكاد يماثل سعر قطن السي ايلند لانهُ نحو ثمانية جنيهات وعليهِ فمحصول الفدان نحو قنطارين فقط ولولا ارتفاع السعر ما وفى بنفقات زرعهِ وخدمتهِ . فما هو السبيل لاجادة نوع القطن المصري حتى يصير ثمن القنطار منهُ مثل ثمن هذا القطن

الواردات الزراعية والاقتصاد

لم يصدر تقرير الجمارك المصرية عن شهر دسمبر حتى الآن لكي نعلم منهُ حال السنة الماضية (١٩٠٨) بالتدقيق ولكن يظهر من تقريرها عن شهر نوفمبر ان الحال مبشة جدًّا لا لان قيمة الواردات زادت عمَّا كانت عليهِ في العام الماضي بل لان قيمة الصادرات نقصت نقصاً فاحشاً وقد بلغ هذا النقص في قيمة الصادر من القطن اكثر من ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات المصرية . ولا سبيل لنا لابطال النقص في قيمة الصادر الاَّ اذا تألفت شركة مالية كبيرة في البلاد احتكرت القطن المصري ورفعت سعرهُ . وهذا بعيد الاحتمال الآن ان لم يكن محالاً . واذا مرَّت على القطر المصري سنة اخرى مثل هذه السنة ولم تبذل الوسائل في تلافي الداء زادت الازمة المالية ضيقاً

ولا نرى لذلك علاجاً قريباً الاَّ بذل الجهد في تقليل النفقات وزيادة كمية الصادرات ويجب ان يكون هذا الامر شعار كل احد وايضاحاً لذلك نقول

(١) انهُ ورد على القطر المصري في الاحد عشر شهرًا الماضية من القمح والجبن والزبدة وما اشبه ما ثمنهُ اكثر من مليون جنيه . وهذه كلها يمكن الاقتصاد فيها جدًّا حتى نستغني عن اكثرها او عن نصفها على الاقل

(٢) انهُ ورد في هذه المدة من الدقيق والحبوب والزيوت ما ثمنهُ اكثر من ثلاثة ملايين وثلث من الجنيهات . ونحو نصف ذلك ثمن دقيق وهذا لا يمكن الاستغناء عنهُ لانهُ لا يمكن ان يحرم الناس اكل الخبز ولو كان موسم الحنطة والذرة كافيًا ما جلب القطر دقيقاً من الخارج ولكن بعض هذه الواردات من الكماليات لا من الحاجيات كالاثمار والخضر الخضراء والمفلفلة وثمنها اكثر من نصف مليون جنيه والسمسم وثمنهُ نحو مئة الف جنيه ومواد اخرى نباتية وثمنها اكثر من مئة الف جنيه والجملة اكثر من ٧٠٠ الف جنيه يمكن الاستغناء عنها عند الضرورة

(٣) انهُ ورد من السكر والبن والشاي والمسكِّرات ما ثمنهُ اكثر من مليون جنيه . وبكل سهولة يمكن الاستغناء عن نصف ما ورد او ثلثيهِ فالذي يشرب عشرة فناجين قهوة في يومهِ يمكنهُ ان يكتفي بخمسة او بثلاثة والذي يحلي طعامهُ برطل من السكر يمكنهُ ان يحليهُ بنصف رطل والذي يأكل المسكِّرات يمكنهُ ان يبطل اكلها فيوفر على صحتهِ تعباً وعلى جيبهِ نفقةً ولا نبالغ اذا قلنا انهُ كان يمكننا ان نقتصد من هذا الباب ٧٠٠ الف جنيه

(٤) انهُ ورد على القطر من الحمور على انواعها والمياه المعدنية ما ثمنهُ ٤٣٠ الف جنيه وبعضها غير لازم مطلقاً ويمكن الاستغناء عنهُ تماماً وبعضها يسهل الاستغناء عن اكثرهِ ويمكن الاقتصاد في هذا الباب بمبلغ ٣٠٠ الف جنيه

(٥) ورد من اثاث الخشب ما ثمنهُ اكثر من مئتي الف جنيه وقد ورد في العام الذي قبلهُ ما ثمنهُ اكثر من ثلثمئة الف جنيه فلكما اقتصدنا في سنة مئة الف جنيه يمكننا ان نقتصد في سنة اخرى مئة الف جنيه اخرى لاسيما وهذا الاثاث من الكماليات لا من الحاجيات

(٦) وورد من الرخام والجير والسمنت والخزف الصيني ما ثمنهُ ٣٥٠ الف جنيه ويمكن الاستغناء عن مئتي الف جنيه منها

(٧) وورد من الحرير والمنسوجات الحريرية ما ثمنهُ نحو ٣٣ الف جنيه ومن المداتلات والثياب وغيرها ما ثمنهُ اكثر من ٦٦٠ الف جنيه والجملة مليون جنيه يمكن اقتصاد نصفها على الاقل

فجملة الملايين من الجنيهات يمكن توفيرها بسهولة ويضاف الى ذلك جانب كبير من ثمن النسيج الذي يرد الى مصر بالتهريب وقد ورد منهُ في هذه المدة ما يبلغ ثمنهُ نحو ٧٨٠ الف جنيه وعليهِ يبلغ المتوفر في سنة نحو اربعة ملايين من الجنيهات من غير ان نمس الحاجيات كالدقيق واللحم الحجري والمنسوجات القطنية ومن غير ان نمس المواد اللازمة لترقية البلاد كالخشب والآلات الجديدية وبركات سكك الحديد وقاطراتها والورق على انواعهِ وآلات الكتابة والطباعة والماشية ولا يتناول الاقتصاد الا الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها والمضرات بالصحة كالخمور والتبغ

الزراعة والضيق المالي

يظهر من النبذتين المتقدمتين انهُ اذا توفق زارعو القطن في هذا القطر الى زرع الانواع العالية الثمن جداً كقطن السي ايلند وهو اصل القطن المصري يتضاعف ثمن محصول القطن من غير ان تتسع زراعتهُ او يزيد مقدارهُ فان متوسط ثمن القنطار من القطن الناتج من جزيرة برباردوس بلغ ثمانية جنيهات فلو بلغ متوسط ثمن القنطار من القطن المصري ثمانية جنيهات لبلغ ثمن محصول القطن المصري ٤٠ او ٥٠ مليوناً من الجنيهات . وهذا وحدهُ كاف لادرار الغنى الوافر على هذا القطر

ويرى منهما ايضاً ان محصول الحبوب كالقمح والشعير والذرة لم يكف حاجة القطر وقد ثبت بالامتحان ان السباخ الكيماوي اوما يقوم مقامهُ من تطعيم البذار باميكروب النيتروجيني يزيد المحصول حتى يتضاعف فالسبيل الى زيادة محصول الحبوب ميسور لكل احد اذا اعتنى باستعماله. لذلك لا يزال الامل كبيراً ان اهل الزراعة يهتمون بتكثير محصولاتهم اما بتسميد اراضيهم بالسماد الكيماوي اذا تعذَّر وجود السباخ البلدي الكافي او بالميكروبات التي تفيد زراعة الحبوب والقطاني . واذا تعذَّر على الفلاحين جلب هذه الميكروبات فلا يتعذر على ادارة الزراعة والصناعة التي في نظارة المعارف ان تجلب مقداراً كبيراً منها وتوزعها على الفلاحين وترشدهم الى كيفية استعمالها وهذا من اسهل الامور التي تطلب منها

المواشي وضعف الزراعة

لا شبهة في ان طاعون المواشي وغلاء العلف قد اضرَّا ضرراً كبيراً بمواشي القطر المصري ويقدِّر بعض العارفين انهُ ينقص القطر الآن ٢٤٠ الف ماشية تماً يلزم لخدمة زراعته والمواشي الباقية فيهِ اكثرها ضعيف جداً من قلة العلف فلا يمكنها ان تقوم بخدمة الارض . وهذه حال لا يمكن تلافيها ولا اصلاحها الاَّ بالاكثار من الآلات البخارية لحرث الارض وعمل اكثر الاعمال التي تعمل على المواشي فعلى اصحاب الزراعات الكبيرة ان لا يتهاونوا في هذا الامر والاَّ ساءت العاقبة جداً . وعلى الحكومة المصرية ان تقتدي بالحكومة العثمانية حتى قبل اصلاحها وذلك باعفاء الآلات الزراعيَّة من رسوم الجمرك تشجيعاً للناس على جلبها والاعتماد عليها . وفائدتها ولا سيما آلات الحراثة منها تفوق الوصف فان الذين استعملوها يجمعون على ان الحرثة الواحدة بها بمثابة حرثتين او ثلاث على الثيران

القطن المصري

ظهر الآن ان الموسم الماضي اقل مما كان ينتظر فقد بلغ الوارد منهُ الى الاسكندريَّة حتى الخامس والعشرين من الشهر اقل من اربعة ملايين قنطار وقد كان في العام الذي قبلهُ اربعة ملايين و٦٧٤ الف قنطار ومع ذلك فالمتأخرات في الاسكندرية تزيد الآن عما كانت عليهِ في العام السابق ثلثمائة الف قنطار